

وزارة التجارة والصناعة

قرار رقم ٢٤١ لسنة ٢٠٢١

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ؛
وعلى القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ بإصدار قانون الاستثمار ولائحته التنفيذية ؛
وعلى لائحة القواعد المنفذة لأحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن
الاستيراد والتصدير ونظام إجراءات فحص ورقابة السلع المستوردة والمصدرة الصادرة
بالقرار الوزارى رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥، وتعديلاتها ؛
وعلى القرار الوزارى رقم ٦٨٥ لسنة ٢٠١٣ فى شأن رسم الصادرات من
الأسمدة الأزوتية ؛
وعلى القرار الوزارى رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٦ فى شأن عدم سريان القواعد
التصديرية على بعض الخامات المصدرة إلى المناطق الحرة ؛
وعلى القرار الوزارى رقم ٥٩ لسنة ٢٠٢١ فى شأن تعديل رسم الصادر المقرر
على الأسمدة الأزوتية ؛
وعلى القرار الوزارى رقم ١١٢ لسنة ٢٠٢١ فى شأن تعديل رسم الصادر على
الصادرات الأزوتية ؛
وعلى كتاب وزير الزراعة المؤرخ فى ٢٠٢١/٥/٣٠ ؛
وعلى مذكرة مساعد الوزير للشئون الاقتصادية المؤرخة فى ٢٠٢١/٦/١ .

قـرـر :

(المادة الأولى)

يستمر فرض رسم صادر على صادرات الأسمدة الأزوتية المقرر بالقرار الوزاري رقم ٥٩ لسنة ٢٠٢١ المشار إليه بعالیه ، على أن تعدل فئة الرسم لتكون بواقع ٢٥٠٠ جنيه (ألفان وخمسمائة جنيه) للطن .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية، ويعمل به لمدة عام اعتباراً من تاريخ نشره .

صدر في ٢٠٢١/٦/٢

وزير التجارة والصناعة

نيفين جامع